حول تأسيس أول نقابة عمالية فى مصر

جنادي جاريا تشكين

أستاذ التاريخ العربي الحديث والمعاصر

في معهد بلدان آسيا وأفريقيا

جامعة موسكو

حول تأسيس أول نقابة عمالية فى مصر

تتحصر إحدى خصائص نشأة الطبقة العاملة فى مصر فى أن ظهور الجمعيات العمالية المبكرة فى ظروف التحديث الاقتصادى تلازم فى آن واحد بالكاد مع حركة الاحتجاج الاجتماعى للعمال المأجورين ، وبتعبير آخر، لم يكن هناك حد فاصل ما بين العمل الاحتجاجى التلقائى والعمل الاحتجاجى المنظم بشكل كبير، وعلى العكس من ذلك كان هناك التواصل والانسجام المتبادل بينهما.

ويمكن إبراز ينبوع الحركة النقابية المبكرة فى عنصرين رئيسيين هما:

المصرى الوطنى، والمختلط الأممى، ونعنى بالعتصر الأخير تغلب العمال الأجانب، ولا سيما عمال الأقليات الأجنبية القاطنة فى مصر، بالاشتراك مع بعض العمال المصريين .

وفى تقديراتنا أن عدد هؤلاء العمال الأجراء من النمط الرأسمالى قد بلغ فى عام ١٨٨٢ قرابة ٤٠-٥٠ ألفا ، كان من بينهم حوالى ١٠ آلاف من عمال السكك الحديدية و ١٠-١٥ آلفا من عمال الموانئ و ١٠ آلاف من عمال السفن وألفان من عمال شركة قناة السويس . وكان المصريون يشكلون الأغلبية الساحقة من العمال غير المؤهلين ونصف العمال المؤهلين ، أما الباقون فهم أساسا من أبناء بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. وهذا العدد ٥٠ ألف عامل كانو يكون حوالى ١ر٣ - ١ر٧ بالمائة من إجمالى قوة العمل فى البلاد فى ذلك الحين[١]. أما على مشارف القرن العشرين وقبل بداية الحرب العالمية الأولى فقد وصل هذا العدد إلى ١٠٠ ألف (٢ر٨ بالمائة) وإلى ١٥٠ ألف (٣ر٥ بالمائة) على التوالى[٢]. وكان العمال الأجراء يتمركزون فى الغالب ، فى القاهرة والإسكندرية والقنال وفى قطاعات الاقتصاد المصرى المشار إليها آنفا وبعض الصناعات كصناعة التبغ . وهكذا تشكلت الطبقة العاملة الناشئة فى مصر

تاريخيا من الفصائل الكبيرة الثلاث :

العمال الوطنيون - العمال الأجانب - العمال الاثنيون.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التقسيمة تحمل طابعا تقريبيا إلى حد ما ، ونعنى بالعمال الأجانب فئة المأجورين الذين نزحوا من البلدان الرأسمالية المتطورة ، إنجلترا - فرنسا - ألمانيا - الولايات المتحدة الأمريكية - كندا - النمسا - روسيا - السويد- الدانمارك وسويسرا. والعمال الاثنيون هم السوريون واليهود والأرمن والإيطاليون واليونانيون ، أما العمال المصريون والوطنيون فهم المسلمون والأقباط . وتقدر نسبهم فى إجمالى عدد الطبقة العاملة فى مصر : ١-٢-٣ وبتعبير آخر، كان العمال المصريون يشكلون نصف العمال المأجورين كلهم ، والعمال الاثنيون ثلثا ، والعمال الأجانب سدسا [٣] .

وتوضح بعض البيانات الخاصة بشركة قناة السويس الصورة عن تقسيمة العاملين بها الذين حضروا إلى مصر فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ونسبهم وجنسياتهم ، وكانوا كالتالى : اليونانيون شكلوا ٣٣ بالمائة من إجمالى عدد العاملين بالشركة، المصريون ٣١ بالمائة ، الإيطاليون ١٥ بالمائة ، النمساويون ١١ بالمائة، الفرنسيون ٥٪ ، والباقون من جنسيات أخرى من حوض البحر الأبيض المتوسط [٤]. ووفقا لمعطيات جان فاليه فإنه كان يعمل فى مصانع القاهرة الكبرى فى بداية القرن العشرين حوالى ستة آلاف عامل أوروبى، يصل عدد اليونانيين منهم إلى ثلاثة آلاف ، والإيطاليين إلى ألفين والباقى من الجنسيات الأخرى نصفهم فرنسيون[٥]. وفى أواسط التسعينيات من القرن التاسع عشر كان من بين ١٢٠٠ عامل من الذين كانوا يشتغلون فى جميع مصانع التبغ فى عموم مصر ثمانمائة عامل مصرى ، ومائتا عامل يونانى ، والباقى كانوا يمثلون الأرمن والسوريين واليهود وأبناء الإمبراطورية النمساوية .

ويميز جان فاليه ، الذى أجرى دراسة ميدانية لأوضاع العمال المشتغلين

فى الصناعات الكبيرة بالقاهرة فى ١٩١٠ - ١٩١١ ، ثلاث فئات بين عمال الطوائف نظرا لمستواهم المهنى وشروط إيجارهم واستمراريتهم فى العمل . وكانت أكبر فئة عددا يشكلها المهاجرون حديثو العهد ، وهم غرباء غالبا ليس لهم أى تحصيل أو اختصاص ، قادتهم إلى مصر الرغبة فى الإثراء السريع . فهؤلاء لا يفكرون فى الغد وينتقلون باستمرار من عمل لأخر ويتقاضون - حسب رأى المسؤولين - أجورا لا يستحقونها ، لذلك كان أصحاب العمل يفضلون الاستغناء عن خدماتهم .

وإذ يجد هؤلاء إذ ذاك أن مغامرتهم قد فشلت يضطرون عادة إلى العودة إلى ديارهم على حساب القنصليات التابعين لها أو الجمعيات الخيرية . وخلافا لهذه الفئة التى يسميها جان فاليه بـ «القوة العاملة العابرة» يبقى العمال المؤهلون فى مصر مدة طويلة إن لم يستوطنوها إلى الأبد. فهؤلاء يتمتعون بثقة أصحاب العمل ويترقون سريعا إلى درجة الملاحظين ، وكثيرا ما يتيسر لأمثالهم خلال السنوات التى يقضونها ادخار قدر من الرأسمال الذى يتيح لهم تأسيس أعمالهم الخاصة. ويقول فاليه «إن عقدين من الصبر والمعاناة يعودان عليهم بثروة لم يحلموا بها فى بداية الأمر». أما الفئة الثالثة فتضم ذوى الاختصاصات الدقيقة والنادرة ممن يستدعيهم أصحاب العمل من شتى البلدان الأوروبية ويعقدون معهم اتفاقات العمل .

وعند حديثه عن العمال من أبناء الطائفة اليونانية ، والذين يشكلون أكبر مجموعة عددا يقول فاليه إن معظمهم «محرومون من أية مصادر للدخل ومستعدون لأداء أى نوع من العمل ، إن هؤلاء يميزهم ذكاؤهم وشطارتهم الفطرية وحيويتهم واستعدادهم عند الضرورة للتقشف وتحمل الصعوبات وقدرتهم على إتقان أية مهنة خلال مدة وجيزة . إنهم قل ما يطيلون البقاء فى العمل الذى يتطلب منهم جهدا يدويا ويفضلون توفير ما تيسر لهم من أجورهم

المتدنية لمزاولة التجارة كخدم أولا ثم يفتحون دكاكينهم الخاصة». وهكذا فإن الطبقة العاملة اليونانية فى مصر كان يشكلها إلى جانب مجموعة قليلة نسبيا من العمال المؤهلين كثير من العمال الذين ما زالوا بعد فى بداية طريقهم المهنى [٦].

وكان العمال من أبناء الطوائف الأجنبية المحلية يحتلون مكانا وسطا من حيث أوضاعهم المالية بين العمال المصريين والعمال القادمين من أوروبا ، إذ كانت أجورهم تقل عن تلك التى يتقاضاها الإنجليز والفرنسيون والألمان ، وتزيد على أجور العمال المصريين . ففيما كان سائقو القاطرات الإنجليز يتقاضون يوميا نحو ٨٠ قرشا وأكثر ، ويتقاضى الفرنسيون والألمان ما يقل عن ذلك بنسبة ٢٠ إلى ٣٠٪ ، ويتقاضى العمال المصريون فى فروع الإنتاج الجديدة ما يتراوح بين ١٠ و١٥ قرشا ، كانت أجور اليونانيين والطليان والأرمن ورعايا الإمبراطورية النمساوية تتراوح بين ١٥و٣٠ قرشا نظرا لتأهيلهم واختصاصهم[٧] . أما ظروف عملهم فكانت بالكاد تختلف عن تلك التى عمل فيها المصريون ، إذ كانت الإصابات الإنتاجية بين المجموعتين كثيرة للغاية ، الأمر الذى تشهد عليه الصحف فى ١٨٩٤، ويصف لى كاربينتيه ظروف العمل فى معامل السجائر بالقاهرة قائلا : «إنها مهنة مضرة لصحة الإنسان ، فمعظم العمال وجوههم منهوكة مصفرة ، وهم يعانون من الأمراض الصدرية والقلبية نتيجة عملهم خلال ١٠-١٢ ساعة يوميا فى جو خانق مسموم»[٨] .

وكان العمال من أبناء الطوائف الأجنبية المحلية يسكنون فيما يسمى «بالأحياء الشعبية»، التى كانت أجور السكن فيها واطئة نسبيا ، إلا أن الظروف الصحية ووسائل الراحة فيها كانت سيئة للغاية . ويصف فاليه معيشة عدد من الأسر المقيمة هناك قائلا إنها «فقر مدقع وفوضى وقذارة»[٩].

وكانت الظروف العملية والمعيشية إلى جانب طابع العمل والخبرة

الاجتماعية – مهما كانت ضئيلة – التى أتوا بها إلى مصر من بلدان ذات تقاليد متطورة نسبيا للصراع الطبقى العمالى هى التى دفعت العمال من الطوائف الأجنبية المحلية قبل غيرهم إلى إعلان الإضرابات وتنظيم النقابات المهنية حيث أتموا فيها تحصيلهم الطبقى . ففى أكثر من نصف الإضرابات الخمسة والعشرين الأولى التى تذكرها المراجع قبل حادثة دنشواى المشهورة فى عام ١٩٠٦ لم يشترك فيها سوى العمال من الطوائف الأجنبية المحلية وحدهم . وكانوا فى هذه الفترة يتقدمون فى إضراباتهم بمطالب اقتصادية بحتة مثل رفع الأجور وتخفيض ساعات العمل وتحسين ظروفه وإلغاء الغرامات والخصومات وضمان أيام العطلة وإتاحة فرصة للغداء ، وهلم جرا . وكانت الإضرابات تتسم بقساوة وعنف ، وتكتسب فى أحيان كثيرة شكل العصيان يستعمل المشتركون فيه الحجارة والعصى (١٠) .

وهكذا أصبح العمال من غير المصريين هم الأوائل الذين بدءوا التحدى فى الستينيات من القرن التاسع عشر ويمكننا التأكد من ذلك عن طريق الصحف الأجنبية الصادرة فى مصر مثل جريدتي «البروليتارى» و «العامل»(١١). وفى أغسطس عام ١٨٦٢ تأسست جمعية المساعدة المتبادلة للعمال الإيطاليين ، وهى التى بعثت فى ٥ فبراير ١٨٨٢ ببرقية تهنئة إلى حكومة محمود سامى البارودى بمناسبة تشكيلها . ولا توجد لدينا بيانات تفصيلية حول تطور هذه الجمعية فى القرنين التاسع عشر والعشرين إلا بعض البيانات القليلة التى توضح أن هيئتها كانت تتألف من خمسة عشر عضوا من بينهم، الرئيس ونائبه ، والسكرتير ونائبه ، وأمين المخزن ومحاسب واقتصادى وستة مستشارين . وتوضح نفس البيانات أنه كانت هناك صلات وثيقة لهذه الجمعية مع القنصلية الإيطالية فى الإسكندرية(١٢).

وكان العمال يشكلون ٤٠٪ من إجمالى عدد أعضاء الجمعية . وكان أحد

التجار الإيطاليين يشغل منصب نائب رئيس الجمعية ، وكانت هذه الجمعية تباشر نشاطا كبيرا وسط الإيطاليين المقيمين فى مصر ، حيث كانت تنظم حفلات مختلفة وتصرف الأموال التى تجمعها على أعضائها لشراء الأدوية وإلى غير ذلك من خدمات أخرى(١٣).

ومنذ بداية التسعينيات من القرن التاسع عشر أخذت تتكون جمعيات حرفية الواحدة تلو الأخرى ، ففى أكتوبر ١٨٩١ تم تكوين جمعية الحلاقين الأممية . وفى أبريل عام ١٨٩٢ تم إنشاء جمعية المساعدة المتبادلة لمساعدى المحامين ، وكان مجلس إدارة هذه الجمعية يتكون من ١٥ عضوا منهم ٩ إيطاليين وثلاثة من العرب (١٤).

وفى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ظهر عدد كبير من مثل هذه الاتحادات ابتداء من نقابات مهنية مع اشتراك حرفيين وأصحاب أعمال فيها، إلى جمعيات الموظفين الحكوميين الاقتصادية والتعاونية ، واتحادات الكادحين الأجراء . وبتعبير آخر تشكلت كتلة أو عدد غفير من الجمعيات التى لابد وأن تنشأ فى رحمها نقابات عمالية فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية المواتية .

غير أن مسألة ظهور أول نقابة عمالية فى مصر كانت مثار بحث ودراسة عند مؤرخى الطبقة العاملة والحركة النقابية والعمالية والاشتراكية داخل مصر وخارجها ، وكان معظمهم يربط إضراب عمال السجائر فى القاهرة سنة ١٨٩٩ بإنشاء أول نقابة عمالية فى مصر ، بينما يقول آخرون بأنها ظهرت قبل هذا الإضراب ، وفريق ثالث من الباحثين يقول بأنه بعد ذلك . ويعتقد طارق إسماعيل ورفعت السعيد بان أول نقابة عمالية قد تكونت فى مصر فى عام ١٨٩٥ على أيدى عمال صناعة الأحذية من الأرمن واليونانيين بقيادة سيكيليا ريدس يناكاكيس(١٥) . ولا نختلف مع قول شارل عيسوى بأن جمعيات المساعدة التى ظهرت مع بدايات تسعينيات القرن التاسع عشر «كانت للعمال من ذوى

الأجور المرتفعة» ، أى للعمال القادمين من بلدان أوروبا وأبناء الطوائف الأجنبية المحلية[١٦] ، أو بالأصح كانت عبارة عن روابط قومية مهنية غير طبقية هدفها المساعدة وأعمال البر . وكانت زعامات الطوائف تشجع تأسيس مثل هذه الروابط والجمعيات باعتبارها وسيلة لإقرار مبادئ «السلام الاجتماعى». ثم جاء دور المنظمات المهنية كاتحادات صانعى الأحذية فى الإسكندرية، التى كانت تضم فى صفوفها الحرفيين والعمال ، وكانت من حيث وظائفها قريبة من النقابات ، إلا أن النقابات بمعناها الحقيقى الطبقى لم تنشأ إلا فى غمرة المعارك الطبقية .

وكان لدى الكثير من جمعيات المساعدة المتبادلة مواثيق ، وكانت تضم عددا لا بأس به من الأعضاء ، وكانت تقدم لهم المساعدات المادية وغيرها تسهيلا لمعيشتهم . وكانت بعض هذه الجمعيات من حيث أوضاعها الخاصة وتخصصها وأهدافها ومهامها ومبادئها التنظيمية ، ووجود المواثيق الخاصة بها بمثابة نقابات عمالية مبكرة .

ونميل إلى اعتبار جمعية الخيرية والمساعدة المتبادلة ، التى أنشئت قبل إضراب لفافى السجائر بالقاهرة فى صيف ١٨٩٤ ، أول نقابة عمالية ظهرت فى مصر . وخلافا عن سائر جمعيات المساعدة المتبادلة تجاوزت هذه الجمعية اختصاصاتها الخيرية وعمدت إلى المواجهة المباشرة ضد أصحاب معامل التبغ، ونظمت وقادت اعتصاب لفافى السجائر ، وهو أكبر إضراب للعمال فى تاريخ مصر آنذاك . وكانت اللجنة الأممية المشكلة من اليونانيين والسوريين والأرمن والمصريين تدير هذا الإضراب[١٧]. وكانت تفرض تركيبتها وطابعها العمالى البحت سعيا إلى تسوية عادلة فى أجور اليونانيين والسوريين والمصريين وغيرهم .

إن إضراب عمال السجائر فى صيف ١٨٩٤ كانت له جذور ترجع إلى عام

١٨٨٩ عندما توصل أصحاب مصانع التبغ فى مصر فيما بينهم إلى اتفاق حول تحديد سعر موحد فيما يخص أجور عمال السجائر رغم تقسيمهم إلى ثلاث درجات ، حيث كان العمال من الدرجة الأولى يتقاضون ٢٦ قرشا نظير لف ١٠٠٠ سيجارة ، والعمال من الدرجتين الثانية والثالثة يتقاضون ٢٤ و ٢٢ قرشا . ولم يلتزم جميع أصحاب العمل بكل شروط اتفاقية عام ١٨٨٩ . ومن ثم كان عمال السجائر يحذرون الرأسماليين من أصحاب المصانع مرارا بهذا الصدد . وفى يونيو من عام ١٨٩٢ قام عمال إحدى كبريات الفبارق فى الإسكندرية بإضراب حاسم حتى يراعى أصحاب الأعمال بدقة بنود الاتفاقية المشار إليها آنفا .

وفيما يبدو وكما تقول جريدة «البوسفور لاجبسين» القاهرية (٦/٢٢/ ١٨٩٢) لقد أدت بعض الأعمال الخرقاء لأصحاب العمل إلى أن ينشئ عمال السجائر قبل صيف عام ١٨٩٤ جمعية للمساعدة المتبادلة ، وكانت الصحف تصفها بأنها أكبر الجمعيات من حيث عضوية العمال بها ، أى أنها كادت أن تكون عمالية فقط ، وكانت تحمل طابعا أمميا ، إذ كانت تضم فى صفوفها حوالى ٧٠٠ عضو ، منهم ٢٠٠ يونانى والباقون من السوريين والمصريين واليهود .

وفى ٣١ مايو ١٨٩٤ بدأ الإضراب فى معمل اليونانى ثيودور فيفيادس[١٨]. وفى ذلك الإضراب طالب العمال ، وهم فى الغالب من اليونانيين والمصريين برفع أجورهم [١٩] ، بينما رفضت إدارة المعمل مطالبهم واستبدلت المضربين وهم فى الغالب من اليونانيين بالمصريين ، ومن ثم نشبت مشاجرة عنيفة بين المضربين والذين تم تشغيلهم حديثا استخدمت فيها الحجارة والعصى ، إلى أن تدخل البوليس وفض الإضراب وتم القبض على معظم المضربين [٢٠]. وفى ذلك الإضراب حاول المضربون جذب عمال معامل ميلاخرينو إلى جانبهم بهدف وقف إنتاج السجائر من أجل توحيد تسعيرة صناعتها فى جميع معامل التبغ فى القاهرة[٢١] .

ومن الملاحظ أن الرأى العام كان يميل لصالح المضربين ، وعلى سبيل المثال كتبت جريدة الاهرام تقول «استمر اعتصاب عمال السجائر بسبب أجورهم المنخفضة ونأمل من أصحاب البيوت التجارية الكبرى أن يقدموا تنازلا لعمالهم ويرفعون لهم بعض الشىء من أجورهم التى لا تعوض لهم عملهم المرهق وصحتهم المتدهورة».

ومع انتهاء الأسبوع الثانى من الإضراب ، استدعى سيتل باشا الناظر العمومى فى القاهرة كلا من القنصل العام نيكولاس سكوتيدس وأصحاب المعامل اليونانية لصناعة السجائر ورئيس اتحاد عمال السجائر ونائبه[٢٢]. وخلال المفاوضات التى استغرقت أربعة أيام ظهر بعض التقدم ، وإن لم يلب أصحاب العمل مطالب العمال تماما فى تلك المفاوضات، وبالتالى لم يخف التوتر، وكان من نتيجة ذلك أن كثرت المعارك الدموية بين المضربين وبين الذين حلوا محلهم ، وفى تلك الحوادث حاصر المضربون معامل التبغ التى تركوها منذ بداية الإضراب ، وتم القبض على أنشط عناصرهم ، ونجح المعتصبون فى بعض الأحيان فى تخليص زملائهم من يد رجال البوليس وبدأت التحقيقات ، فى الوقت الذى عزز فيه البوليس دورياته أمام بعض معامل التبغ ، وعلى الأخص أمام معمل ميلاخرينو[٢٣] .

وقد اتضح فى ذلك الحين أن طلب العمال كان إجراء تصنيف جديد يتم من خلاله تقسيم العمال إلى درجتين ، وطبقا لهذا التصنيف يتقاضى عامل الدرجة الأولى ٢٦ قرشا نظير لف ١٠٠٠ سيجارة ، ويتقاضى عامل الدرجة الثانية ٢٤ قرشا ، وكان هذا هو المطلب الأول للمضربين[٢٤]. أما المطلب الثانى فكان ينحصر فى أن يقبل أصحاب العمل عمالا من بين أعضاء اتحاد عمال السجائر ، ولا يجوز فصل أى عامل ممن اشتركوا فى الإضراب [٢٥]. كما أراد المضربون ، عن طريق المطلب الثالث ، التخلص من التزامهم بدفع من ٣ إلى ٤ قروش من جيوبهم لصبيتهم المساعدين .

وكانت هناك بعض الأسباب الأخرى لإضراب عمال السجائر ، وبصدد ذلك تركز جريدة« Le Phare de Port - Said» على سبب رئيسى لهذا الإضراب وهو أن العمال المصريين كانوا يتقاضون أجرا أقل من اليونانيين والسوريين وسائر عمال التبغ ، والنتيجة النهائية لهذا الأمر هو إحلالهم محل الأجانب والاثنيين ، وكان ذلك بالطبع لصالح أصحاب الفبارق (المصانع) ، ومن ثم طالب أغلب المضربين من اليونانيين والسوريين بمساواة المصريين بالاثنيين[٢٦]. وكانت جريدة «Le Phare d'Alexandrie » تؤكد خوف العمال الأجانب والاثنيين من لجوء أصحاب المصانع فى المستقبل إلى قبول العمال المصريين والسوريين فقط فى العمل لتجنب مثل تلك الإضرابات[٢٧]. وطبقا لجريدة Le Bosphore Egyptien فإنه لم يظهر بين العمال أى شيء يدل على انتماءاتهم الوطنية .

وبعد مرور ثلاثة أسابيع من الإضراب تم حل بعض المسائل المتعلقة بتكلفة صناعة السجائر ، غير أن أصحاب الفبارق (المصانع) لم يتنازلوا عن مواقفهم، وإن سعى كل واحد منهم إلى حل بعض المسائل مع عمال مصنعه ، ومن ثم حدثت مشاجرات بين العمال الذين أرادوا العودة إلى العمل وبين الذين أرادوا مواصلة الإضراب ، وكانت جريدة Le Phare de Port - Said تقول إنه «من المؤسف أن يتحد العمال ولا يتحد أصحاب الأعمال». وأخيرا وافق أصحاب العمل والعمال على تشكيل لجان للتحكيم فيما بينهم ، وقد قامت هذه اللجان بتصحيح الأخطاء الموجودة فى عملية التكلفة والتسعيرة [٢٨] .

وفى نفس الوقت كانت جريدة « Le Phare d'Alexandrie» تهدد وتقول «إننا نعرف أن القنصلية اليونانية ورجال الأعمال يتخذون التدابير الصارمة ضد العمال إذا لم يخضعوا للشروط الحالية ، والذين يقفون ويهددون العمال الذين يوافقون على استئناف العمل». ثم هددت هذه الجريدة المضربين بأن يتم ترحيلهم من قبل السلطات القنصلية فى مصر إلى أوطانهم [٢٩] . وإلى جانب

ذلك ربطت الصحف المصرية هذا الإضراب بالفوضويين ، وحاولت إقناع الرأى العام بخطورة هؤلاء المضربين ، حتى أن جريدة Le Phare de Port - Said كتبت تقول بأنه لابد من البحث فى ربوع البلاد عن هؤلاء الفوضويين الذين سبق لهم وأن ارتكبوا الجرائم فى إيطاليا ثم هربوا إلى مصر(٣٠) .

وكان من المفترض أن تطرح مقترحات من الجانبين مع بداية الشوط الثانى من المفاوضات ، إلا أنه لم يحدث أى تقارب بينهما ، وجرت شائعات بأن الدعم المالى وتحريض بعض رجال الأعمال هى التى كانت سببا فى تصلب مواقف العمال على حساب شركات ميلاخرينو واخوان كريازى(٣١).

وفى ٣٠ يونيو ١٨٩٤ التقى ممثلون عن شركة ميلا خرينو ريسيس واخوان كريازى بممثلين عن المضربين فى حضور مدير بوليس القاهرة فارينجتون بك الذى طلب من أصحاب معامل التبغ قبول شروط العمال ، ووافق الرأسماليون من أصحاب تلك الشركات على أساس ٢٤ و ٢٦ قرشا نظير لف ١٠٠٠ سيجارة ، لكنهم رفضوا الشروط الأخرى ، وكان من نتيجة ذلك أن امتنع المضربون عن استئناف العمل(٣٢).

غير أن التهديدات الخاصة بالإبعاد عن مصر مع تلبية بعض المطالب الخاصة برفع الأجور لبعض عمال السجائر ، جعل هؤلاء يتنازلون ويعلنون موافقتهم على استئناف العمل ، وعلاوة على ذلك أرسلت شركة ميلاخرينو كميات من التبغ إلى فرعها فى الإسكندرية ، مما جعل العمال هناك يوافقون على لف ١٠٠٠ سيجارة نظير ٢٠ قرشا فقط ، وذلك بدلا من ٢٦ قرشا التى كان يطالب بها العمال القاهريون .

وتوجه أصحاب شركة ميلاخرينو إلى بوليس مدينة الاسكندرية من أجل المساعدة، وبالفعل نالت الشركة الدعم والتأييد من بوليس المدينة ، وعمل البوليس السكندرى كل ما فى استطاعته للحيلولة دون لجوء عمال التبغ إلى

الإضراب ، بينما استمر الإضراب فى القاهرة لأكثر من شهر ، وكان المشتركون فى الإضراب وأسرهم يعانون من المصاعب المادية ونقص المواد الغذائية...الخ.

وحينما شعر المضربون بأن رجال الأعمال أصبحوا يمتلكون المبادرة حاولوا تصحيح الأوضاع وتوجيه الأحداث إلى مجراها المرغوب فيه ، فوقع حوالى ١٥٠ فردا من المضربين على خطاب موجه إلى الحكومة المصرية يبثون فيه شكواهم . وفى ١١ يوليو ١٨٩٤ تم تنظيم اجتماع فى مطعم «الدرادو» حضر فيه حوالى ٦٠٠ فردا ، وقرر عمال التبغ إيقاف العمل فى كل مصانع التبغ فى القاهرة حتى يجرى تفاهم كامل بين أصحاب ميلاخرينو واخوان كريازى وعمال هذين المصنعين ، وقد انتخب المشتركون فى الاجتماع لجنة قيادية من المصريين واليونانيين والسوريين والأرمن ، وكان ذلك بمثابة إجراءات لتعزيز ودعم نفوذ رئاسة نقابة عمال السجائر .

وبعد هذه التطورات أعادت قيادة نقابة عمال السجائر فى القاهرة تنظيم مواقعها وتمكنت من إحداث شلل جزئى ولمدة معينة فى العمل فى كبريات مصانع التبغ فى القاهرة [٣٣] . وفى ١٣ يوليو ١٨٩٤ استقبل القنصل سكوتيدس أصحاب معامل التبغ الكبار وطلب منهم التوصل إلى اتفاق مع العمال [٣٤] ، غير أن رجال الأعمال ثبتوا على مواقفهم وعلى حقهم فى قبول أو فصل أى عامل سواء كان هذا العامل من أعضاء أية جمعية أو من غيرها ، كما أصروا على موقفهم من تكلفة لف السجائر . وأخيرا كوّن الرأسماليون من أصحاب المصانع لجنة تحكيم من رجال الأعمال تتولى حل النزاعات مع العمال ، وإلى جانب ذلك توصل أصحاب معامل التبغ إلى ضرورة إنشاء اتحاد لهم وعدم تقديم أية فرصة عمل للمضربين الذين يرفضون شروطهم ، وتم إدراج تلك القرارات فى المذكرة التى سلمت إلى سكوتيدس ليسلمها بدوره إلى سيتل باشا[٣٥] .

وفى ١٥ يوليو ١٨٩٤ اجتمع نشطاء جمعية عمال السجائر فى وزارة الداخلية عند سيتل باشا ، وفى ذلك الاجتماع تم القبول والتصديق على التكلفة الجديدة للسجائر على أساس ٢٢، ٢٤ ، ٢٦ قرش للف ١٠٠٠ سيجارة ، لكن بشرط واحد وهو ألا يزيد عدد العمال من الدرجة الاولى عن ٢٠٪ من إجمالى عدد عمال التبغ [٣٦] .

وفى تقييمها لتلك الاتفاقية كتبت « Le Phare d'Alexandrie» تقول «إنه وبالرغم من ضربات خفيفة نالت المنشقين عن الإضراب إلا أن عمال السجائر لم يصلوا إلى حد التمرد والعصيان وهذا يحسب لهم ، ومن جهة أخرى فإن أصحاب ومديرى معامل التبغ قاموا بتنازلات عاقلة للعمال ولا يسعنا إلا تهنئتهم لقاء صبرهم الجميل هذا » [٣٧] .

ويتطابق هذا التقييم مع تقييم أحد الدبلوماسيين الروس الذى كتب يقول «إن سوء التفاهم بين أصحاب العمل والعمال قد أزيل إلى حد كبير، وحصل الأخيرون على تنازلات كبرى من التجار وأصحاب المعامل». [٣٨] وتنفيذا لما تم التوصل إليه قام أصحاب معامل صناعة السجائر بإنشاء نقابتهم . وجرت فى ٢٢ يونيو ١٨٩٤ انتخابات مجلس الإدارة ، وهذا يعتبر نتيجة هامة لنشاط أولى النقابات العمالية فى مصر .

وفى نفس الوقت قام اتحاد عمال السجائر فى القاهرة بتنظيم المعركة الحاسمة مع أصحاب العمل، مما يدفعنا إلى تسميته بأول نقابة عمالية فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية والحركتين العمالية والنقابية. وقد دافعت المنظمة الاجتماعية لعمال السجائر بالعاصمة وبعناد عن حقوق أعضائها الاقتصادية مطالبة برفع أجورهم وتحريم تشغيل الأحداث على حساب نقود العمال والاعتراف بالنقابة الناشئة .

وليست لدينا معلومات عما إذا كان لدى هذه النقابة ميثاق أم لا ، غير أنها كانت تتميز بالتنظيم الدقيق والثابت نسبيا . كما كانت لديها نواة قيادية أممية تتكون من الرئيس والسكرتير وأمين المخزن . وكما يبدو كانت النقابة تجمع الاشتراكات من أعضائها ، لكن ذلك لم يكن كافيا لإنجاح الاعتصاب الكبير الذى قام به المشاركون فى هذا النزاع الطبقى الذين عمدوا إلى اختيار لجنة قيادية من وسطهم لتدير سير الاضراب . ونتيجة للتنظيم الدقيق فقد نفذت مطالبهم تماما ، كما أدى موقف النقابة الصلب الثابت إلى تفعيل لجنة التحكيم المكونة من العمال وأصحاب العمل . ومع إحراز الأهداف الموضوعة أمام المضربين ، وكما حدث مرارا وتكرارا فى تاريخ البلدان العديدة، اختفت ضرورة وجود اللجنة القيادية ، وضعفت معها بالتدريج فعالية الرئاسة الدائمة ، ونظرا لانخفاض نشاط أعضاء هذه النقابة لم يعد يسمع ولا يذكر عنها شيئا لا فى الصحف المصرية ، ولا فى أى مصدر آخر فى متناول يدينا .

وفى نهاية عام ١٨٩٦ جاء فى جريدة «الشرق» القاهرية ، معطيات عن تكوين نقابة لعمال معامل التبغ فى القاهرة بهدف «مراعاة مصالح العمال والدفاع عن حقوقهم» وتشير هذه البيانات إلى محاولة إحياء نقابة عمال السجائر .

وفيما بعد كان نشاط اتحاد عمال التبغ الأممى الذى تكون فى خريف ١٨٩٩ أكثر تأثيرا ، ومن ثم يعتبر هذا الاتحاد فى رأينا واعتقادنا الراسخ ليس إلا صورة من جمعية عمال السجائر التى تأسست فى عام ١٨٩٤ ، ولكن على أساس جديد من حيث نوعيته . ولعل قارئنا المحترم يعرف ذلك من مؤلفات أمين عز الدين - رءوف عباس - سليمان النخيلى - عبد المنعم الغزالى ، وعدد غير قليل من باحثى الطبقة العاملة المصرية الآخرين ، وكما أوضحت ذلك فى أطروحتى لدكتوراه الدولة غير المنشورة ، ص ٣٤٨ - ٣٤٩ .

خاتمة

نخلص من هذه الدراسة إلى القول بأن الإضرابات العمالية التى حدثت فى تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين أسفرت عن نشوء أول اتحادات عمالية نقابية ، ومن بينها الاتحاد الدولى للعاملين فى صناعة السجائر الذى كان مجلس إدارته يضم اليونانيين والطليان والمصريين وأبناء قوميات أخرى . وقد قاد هذا الاتحاد إضرابا اشترك فيه نحو ألف وخمسمائة فرد من العمال اليونانيين والمصريين والطليان واليهود والسوريين والأرمن ، وحتى الألمان العاملين فى أكبر مصانع التبغ التى كانت سجائرها تتمتع بشهرة عالمية كبيرة ، وقد انتهى هذا الإضراب فى فبراير عام ١٩٠٠ بانتصار العمال . غير أن أصحاب المصانع سرعان ما أخلوا بالاتفاق الذى تم التوصل اليه بينهم وبين العمال، ومن ثم قام الاتحاد بتنظيم سلسلة أخرى من الإضرابات التى لم تؤد أية منها إلى نتيجة إيجابية ، بل انتهت بإبعاد قادتها اليونانيين من مصر(٣٨) .

وتجدر الإشارة فى هذا المقام إلى الدور الذى قامت به القنصلية اليونانية فى إبعادهم . وقد لاقت فى ذلك بالطبع كل التشجيع من جانب السلطات الاستعمارية من ناحية ، ومن زعامة الطائفة اليونانية من ناحية أخرى ، أى من أصحاب العمل فى الفبارق التى شملتها الإضرابات . وليس من شك فى أن وجود النظام الطائفى بحد ذاته بغض النظر عما إذا كان الحديث يدور عن الطائفة اليونانية أو الإيطالية أو الأرمنية أو اليهودية أو السورية وغيرها ، كان بقوته ونفوذه وصرامة تقاليده الداخلية يعترض كثيرا تطور الحركة العمالية المستقلة فى مصر ، إذ كانت لدى زعامات تلك الطوائف - وهم غالبا من أصحاب العمل - أقوى أدوات التأثير على أى فرد من أفراد المجتمع الطائفى ، ومن بين تلك الأدوات الكنيسة والمدرسة والمؤسسات الطبية والخيرية والأندية الثقافية والرياضية ، ناهيك عن عوامل التأثير الأخرى كمؤسسات الإدارة

المحلية الطائفية أو حسن العلاقة بالسلطات . وكانت الزعامات الطائفية تجيد استعمال كل هذه الأدوات بمهارة من أجل إقرار جو من «السلام الطبقى» عن طريق الإرشاد المباشر أو غير المباشر ، وإقامة نظام من الصلات العمودية الرعوية . فعامل التبغ السورى الذى فحص جان فاليه ظروف معيشته كان يتعذر عليه رفع صوته ضد سيده زعيم الطائفة بعد أن كان قد تلقى من الجمعية الخيرية الطائفية حصته السنوية من المعونة والأدوية التى تقدر قيمتها بـ ٦٠٠ قرشا بلا مقابل ، إلى جانب ما كان يتلقاه - بلا مقابل أيضا - من الفحوص الطبية وفرصة حضور أولاده لحفلات رأس السنة [٣٩] ، وكان مبلغ المعونة كبيرا لا يسعه رفضه كما لا يجوز الاستهتار بإلغائه . أما الذين طال لسانهم فمنهم من كان نصيبه المقاطعة ومنهم من تم طرده من البلاد .

وفى ظروف كون الحركة العمالية متعددة القوميات كان يسهل شق صفوفها، وقد طبقت سياسة مستهدفة من أجل ذلك ، لأن الطبقة العاملة كانت عبارة عن كتلة إنسانية غير متجانسة قوميا ولغويا . وهذا الواقع كان فى بعض الأحيان يعترض كليا السبيل إلى التضامن والوحدة بين أعضائها . وقد أشار إلى ذلك جان فاليه حين لاحظ أن « ... الفوارق العرقية والدينية واختلاف التقاليد والعادات هما اللذان حالا دون الانسجام بين العمال رغم التقارب الذى حدث بينهم فى أثناء العمل ... إن وعيهم الطبقى لا يزال ضعيفا للغاية ...» . [٤٠] كما كانت العلاقات بين العمال المصريين والعمال من أبناء الطوائف الأجنبية المحلية لا تخلو هى الأخرى من المشاكل إذ إن الفوارق الثقافية واللغوية وموقف المصريين التقليدى الحذر من «الخواجات» كانت لا تساعد على التقارب ، زد على ذلك أن اليونانيين والطليان وأبناء بعض الطوائف الأخرى كثيرا ما كانوا يخلون بالنظام العام بسكرهم وخناقاتهم العنيفة التى كانت بعضها تنتهى باغتيالات ، ومن ناحية أخرى فإن العمال الأجانب المحليين هم الذين أتوا إلى أوساط العمال المصريين بمفاهيم الصراع الطبقى وأشكال هذا الصراع

وأسبابه. ويحظى بدلالة فى هذا الصدد ما كتبته صحيفة «المقطم» القاهرية فى الخامس من نوفمبر ١٩٠١ من أن الكلمات التى ألقيت فى المهرجان الخطابى لعمال القاهرة كانت تدوى بالطليانى واليونانى والعبرى والعربى وحتى بالألمانى ، وأن المهرجان الذى ضم نحو ألف وخمسمائة شخص قد انتهى إلى مظاهرة سار فيها ثلاثة آلاف عامل ، يتقدمهم السورى ميشال خياط ، وفى يده علم يحمل اسم النقابة مكتوبا بعدة لغات [٤١] .

وفى الواقع فقد أصبحت الطوائف الأجنبية المحلية عامة ، والعمال القادمون منها بالذات نوعا من جسر يربط بين المصريين من ناحية وبين الأوروبيين وحضارتهم من ناحية أخرى ، بما فى ذلك تقاليد وتجربة الصراع الاجتماعى المعاصر. وكان العمال الأجانب المحليون ينقلون إلى العمال المصريين خبرتهم الطبقية ، وكان ذلك من الأهمية بمكان إذ إن ضعف المصريين السياسى وقلة معرفتهم بأشكال وأساليب الصراع الطبقى كانا يجعلانهم عرضة لأشد أنواع الاستغلال من جانب الرأسماليين الأوروبيين . وهكذا أخذ العمال المصريون فى تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين ينساقون تدريجيا إلى حركة الإضرابات والحركة النقابية ، كما كان العمال الأجانب المحليون مع المثقفين اليونانيين والطليان الذين يترأسون النقابات وحركة الإضرابات هم الذين دفعوا المناضلين الوطنيين المصريين من أمثال محمد فريد نحو الحركة العمالية والنقابية ، وحملوا قادة الحركة الوطنية المصرية على إدراك مكانة العمال المأجورين الخطيرة فى حركة التحرر الوطنى .

الهوامش

(١) جينادى جارياتشكين: ثورة عرابى باشا وبراعم الحركة العمالية، مجلة مصر الحديثة ، العدد ٢ ، سنة ٢٠٠٣ ، ص ١٥-١٦ .

(٢) احتسبت من : جينادى جارياتشكين ، «نشأة الطبقة العاملة المصرية فى الظرف الاستعمارى ١٨٤١ - ١٩١٤»، أطروحة دكتوراه الدولة غير المنشورة . جامعة موسكو ، ١٩٩٦ ، ص ١٤٩ - ١٥٥ .

(٣) نفس المرجع ، ص ١٥٦ .

(٤) Charles - Roux J. L'Isthme et le Canal de Suez . T.2, Paris, p. 235.

(٥) Vallet, J. Contribution a l'etude de la condition des ouvriers de la grande industrie au Caire. Valence, 1911, p. 34.

(٦) جينادى جارياتشكين ، و فيكتور ديتلوف: «دور الأقليات الاثنية الطائفية التجارية فى تكوين البنية الاجتماعية الحالية فى مصر» . مجلة «النهج» نيقوسيا ، السنة الثامنة ١٩٩٠ ، العدد ٣٣ ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(٧) جينادى جارياتشكين ، أطروحة دكتوراه الدولة غير المنشورة .

(٨) Lecarpentier. L'Egypte Moderne, Paris, 1920,p. 84.

(٩) Vallet , p. 110.

(١٠) جينادى جارياتشكين . أطروحة غير منشورة .

(١١) نفس المرجع ، ص ٣٤١.

(١٢) Le Phare d'Alexandrie, 2.01, 3.11.1892; 17.10.1896; 27. 02, 4. 07. 1907

(١٣) جينادى جارياتشكين . أطروحة غير منشورة ، ص ٣٤٥ .

(١٤) Le Phare d' Alexandrie, 19.04.1892.

(١٥) Ismail, Tareq and El- Said, Rifaat, The Communist Movement in Egypt, 1920-1988. N.Y., 1990 , P. 12 .

(١٦) شارل عيسوى: مصر فى أواسط القرن العشرين ، عرض اقتصادى ، موسكو ، ١٩٥٨ ، ص ٢٢٦ (باللغة الروسية) .

(١٧) Le Phare de Port - Said, 12.07.1894 .

(١٨) Le Phare d' Alexandrie, 31.05.1894; Phare de Port - Said, 31.08.1894.

(١٩) أرشيف السياسية الخارجية لروسيا الإمبراطورية ، صندوق ملف القنصلية الروسية العامة فى مصر ، الملف ٨٢٠ ، الأضبارة ٣٢٤ ، ١٨٩٤ ، ورقة ٤٥ .

(٢٠) Le Phare d'Alexandrie, 31.05.1894.

(٢١) Le Phare d'Alexandrie , 6.06.1894.

أرشيف السياسة الخارجية لروسيا الإمبراطورية ، نفس المصدر ، ورقة ٤٥.

(٢٢) Le Phare d'Alexandrie, 14-15.06.1894 .

(٢٣) Le Phare d' Alexandrie, 20.06.1894.

(٢٤) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا الإمبراطورية ، نفس المصدر، ورقة ٤٥ .

(٢٥) Le Phare d' Alexandrie, 17-18.06; 13.07; Bosphore Egyptien, 13.7, 1894; الأهرام ، ١٨٩٤/٧/٢٧

(٢٦) Le Phare de Port - Said , 13.06.1894.

(٢٧) Le Phare d' Alexandrie , 17-18.06 . 1894.

(٢٨) Le Bosphore Egyptien , 18-19.06 . 1894 .

(٢٩) Le Phare d' Alexandrie, 14-15 .06; 23.07.1894.

(٣٠) Le Phare de Port - Said , 2.07.1894.

(٣١) Ibid., 28, 30 ,06.1894.

(٣٢) Le Phare de Port - Said , 30-06.1894.

(٣٣) Ibid., 30.06.1894; Bosphore Egyptien 13.07.1894.

(٣٤) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا الإمبراطورية ، نفس المصدر ، ورقة ٤٥.

(٣٥) Le Bosphore Egyptien, 15.07.1894;
Le Phare d' Alexandrie, 14. 07. 1894

(٣٦) Le Bosphore Egyptien , 16-17.07.1894.

(٣٧) Le Phare d'Alexandrie, 17.o7.1894.

(٣٨) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا الإمبراطورية ، صندوق «القنصلية الروسية العامة فى مصر»، ملف ٨٢٠ ، الأضبارة ٣٢٤ ، ١٨٩٤ ، ورقة ٤٥ ، صندوق «الأرشيف السياسي» ، ملف ٤٨٢ ، الأضبارة ٨٣٢ ، ١٨٩٤ ، ورقة ٢٢٠.

(٣٨) La Bourse Egyptienne , Le Caire, 19.X1.1899; La Reforme Alexandrie, 12.1.; 15.XI.1900; Phare d'Alexandrie,7.1.1902;
أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩ ، القاهرة ، ص ٦٤.

(٣٩) Vallet, J., op.cit.,p.106.

(٤٠) Ibid., pp.37-38.

(٤١) أمين عز الدين، المرجع السابق ، ص ٧٢ .